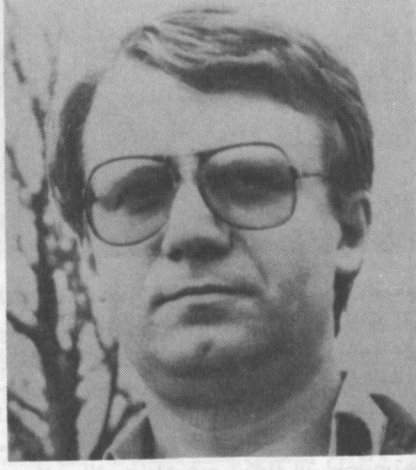


النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية



أودعت ميلিকা صالحيكوفيش، وهي كاتبة مسلمة، السجن بعد محاكمتها بتهمة نشر «الدعاية المعادية». وكانت قد اتهمت بالكتابة إلى آية الله الخميني في إيران وباشتراكها في وضع مسودة لمقدمة وثيقة تحمل عنوان «الإعلان الإسلامي». ونفت ميلিকা التهمتين، إلا أن حكماً صدر ضدها بالسجن لمدة خمسة أعوام، وتم تخفيضه إلى ثلاثة أعوام ونصف بعد تقديم طلب استئناف ضد ذلك.



صدر حكم على الدكتور فويسلاف سيسيلج بالسجن لمدة ثمانية أعوام في تموز/ يوليو عام ١٩٨٤ في جمهورية بوسنيا - هيرسيكوفينا بتهمة «القيام بنشاطات معادية للثورة تشكل خطراً على النظام الاجتماعي». وخفض الحكم المذكور إلى أربعة أعوام، وتغيرت طبيعة التهم لتصبح نشر «الدعاية المعادية». وكان الدكتور سيسيلج قد أدين بسبب رده على مجموعة أسئلة من صحيفة كومونيست.



في عام ١٩٨٣، أودعت السلطات اليوغسلافية في السجن الدكتور إيفان بليتيكوسا الذي كان يعمل محاضراً في اللغة الانكليزية في جامعة زغرب بتهمة ارتكاب «جرائم لفظية». واتهم بقيامه بنشر «دعاية معادية» على أساس التعليقات التي زعم أنها كانت قد صدرت منه في احاديث خاصة واستقباله صحفيين مهاجرين. وصدر حكم ضده بالسجن لمدة ستة أعوام وخفض بعد تقديم طلب استئناف إلى ثلاثة أعوام ونصف عام.

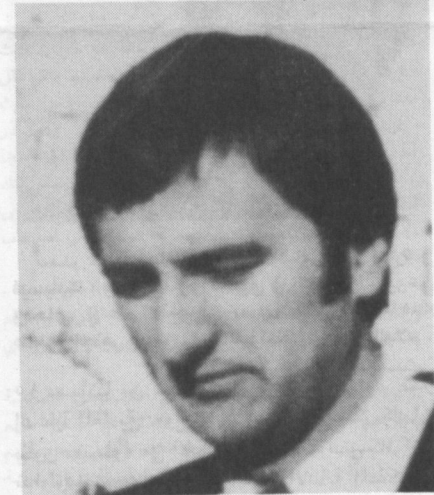
اطلقوا سراح سجناء الرأي في يوغسلافيا

و ١٩٨٣، أي بمعدل ٥٤٠ شخصاً في العام الواحد. وفي معظم القضايا التي تتوفر لمنظمة العفو الدولية تفاصيل عنها، لم يستخدم السجناء أساليب العنف ولم يدعوا إلى استخدامهما.

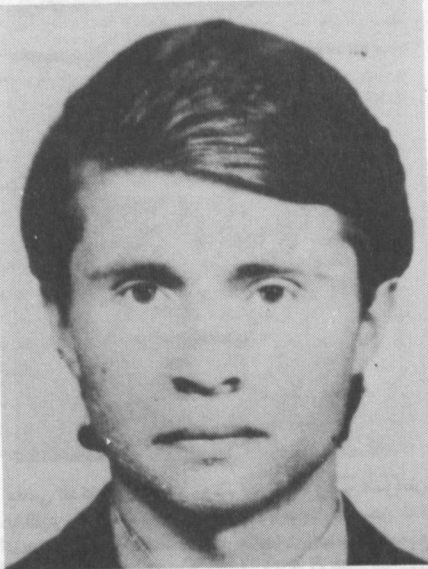
دعت منظمة العفو الدولية في تقرير نشرته في ٢٩ ايار/ مايو الماضي إلى اطلاق السراح غير المشروط لما يزيد على ٢٠٠ سجين من سجناء الرأي في يوغسلافيا.

ويقضي السجناء المذكورون أحكاماً بالسجن يصل بعضها إلى ١٥ عاماً لقيامهم بنشاطات سياسية خالية من العنف أو كتابات خاصة أو محادثات شخصية أو حيازة مطبوعات تعتبرها السلطات «دعاية معادية».

ولقد أودع العديد منهم السجن بسبب مناصرتهم للحركات الوطنية أو الدينية المنتشرة بين الجماعات العرقية في يوغسلافيا بما في ذلك الصرب والكرواتيين والألبانيين والمسلمين. ويشكل الألبانيون ثلاثة أرباع عدد السجناء المذكورين، والعديد منهم يقطن محافظة كوسوفو التي تقع على الحدود الألبانية وتسكنها طائفة عرقية كبيرة العدد. لقد أودع الأشخاص المذكورون السجن لقيامهم بنشاطات خالية من العنف في تأييد قيام جمهورية في كوسوفو ضمن النظام الفيدرالي ليوغسلافيا. وتشير الاحصاءات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة اليوغسلافية إلى أنه قد أُلقي القبض على ٢,٢٠٨ أشخاص في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٠

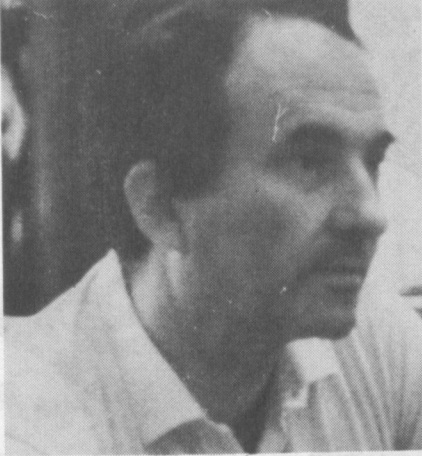


جرت محاكمة داوت راشاني (الصورة اليسرى)، الطالب في مرحلة الدراسة الثانوية البالغ من العمر ١٨ عاماً، في تموز/ يوليو عام ١٩٨١. وذكرت التقارير أنه كان قد اتهم بسبب كتابته قصائد ومنتشورات ذات «مضمون معاد» في الفترة التي سبقت قيام مظاهرات وطنية في كوسوفو في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل عام ١٩٨١. واضافت التقارير أنه كان قد اتهم أيضاً بمشاركته في مظاهرات وطنية، وبأنه قد وصف المظاهرات المذكورة بأنها كانت ناجحة، وأدين لقيامه «بنشاطات معادية للثورة تشكل خطراً على النظام الاجتماعي». وصدر حكم ضده بالسجن لمدة ستة أعوام. ويقضي الدكتور انتو كوفاتشيفيك (الصورة اليمينية)، وهو أحد أبناء كرواتيا ويبلغ من العمر ٣٢ عاماً ويعمل معلماً للأطفال المتخلفين عقلياً. حكماً بالسجن لمدة ستة أعوام بتهمة «الإشتراك مع عناصر تقوم بنشاطات معادية تشكل خطراً على النظام الاجتماعي وسلامة الأراضي (اليوغسلافية)». واستندت التهم الموجهة ضده إلى شهادة كان قد أدلى بها طالبان ثم قاما بسحبها في وقت لاحق زاعمين انهما كانا قد تعرضا لتهديد الشرطة للدلاء بالشهادة المذكورة.



في هذا العدد أيضاً: ملف عن التعذيب في الاتحاد السوفييتي وسجناء هذا الشهر على صفحة ٣ وانتهاكات حقوق الانسان في زائر على صفحة ٨ وتقرير منظمة العفو الدولية يفوز بجائزة على صفحة ٨.

وجهت إلى دوبروسلاف باراكا (الصورة اليمنى) ، وهو طالب يبلغ من العمر ١٩ عاماً ، تهمة «نشر الدعاية المعادية» ، والإشتراك في نشاط معاد ، بسبب قيامه بجمع توقيعات الأشخاص المطالبين بإصدار عفو عام على جميع السجناء السياسيين . وصدر حكم بالسجن لمدة عامين ضد فلادو كوتوفاك (الصورة السفلى) وهو كاتب كزواتي يبلغ من العمر ٥٤ عاماً ، بتهمة «نشر الدعاية المعادية» ، بسبب قيام صحفيين أجانب بإجراء مقابلات معه .



صدر حكم بالسجن لمدة ١١ عاماً على ماركو فيسيليكا ، وهو مسؤول سابق في الحزب الشيوعي ومحاضر في علم الاقتصاد ، بسبب مقابلة أجراها معه صحفي أجنبي وبسبب إرساله وثائق إلى خارج البلاد .

١٥ سجيناً من سجناء الرأي أدِينوا بتهم «نشر الدعاية المعادية» ، واستندت هذه التهم بشكل كاد أن يكون مقتصرًا على الأحاديث الخاصة التي كانوا قد تداولوها . وصدرت جميع أحكام الإدانة المذكورة ، باستثناء واحد منها ، في جمهورية بوسنيا - هيرسيكوفينا حيث صدرت أحكام شاقة بالسجن على الأشخاص لممارستهم حقهم في حرية التعبير في أحاديثهم الخاصة . وتشير المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية إلى أن هذه الإجراءات القضائية هي أقل شيوعاً في أجزاء أخرى من يوغسلافيا حيث توجه تهم «نشر الدعاية المعادية» عادة بسبب قيام الأشخاص بنشر مطبوعات أو غيرها من وسائل التعبير العام .

إطلاق سراح السجناء وقضايا أخرى

ورد إلى منظمة العفو الدولية في نيسان / أبريل الماضي خبر إطلاق سراح ٧٣ سجيناً كانت المنظمة قد تبنت قضاياهم أو أجرت تحقيقات فيها . ولقد تبنت المنظمة ١٥١ قضية جديدة .



الاجتماعي» و«الارتباط بعناصر تهدف إلى القيام بنشاط معاد» إلا أن الصياغة اللفظية التي تفتقد إلى الدقة لأحكام هذه المواد تجعل السلطات قادرة على سجن الأشخاص لممارستهم الخالية من العنف لحقوقهم الانسانية الأساسية . فقد أدین عدد كبير من سجناء الرأي بتهم «نشر الدعاية المعادية» . وتشير الاحصاءات غير الكاملة التي أصدرتها الحكومة اليوغسلافية إلى أن غالبية السجناء السياسيين البالغ عددهم ٢,٢٠٨ الذين لقي القبض عليهم في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣ ، كانوا قد اتهموا بارتكاب «جرائم لفظية» مثل إطلاق النكات على زعماء الحكومة أو ترديد الأناشيد الوطنية .

هل يسجن الأشخاص بسبب محادثة خاصة ... أو نكتة ... ؟

لقد أدین سجناء الرأي بتهم «نشر الدعاية المعادية» على أساس الأحاديث الخاصة التي أجرونها أو لنشرهم الكتب أو إصدار الأفلام أو المطبوعات أو الرسائل التي كتبوها أو المقابلات التي أجروها والتي نشرت تفاصيلها خارج البلاد - ولم يدع أحد منهم إلى استخدام وسائل العنف . ولم يقوموا إلا بمجرد التعبير عن آراء لم تقرها السلطات واعتبرتها المحاكم هجوماً على النظام الاجتماعي والسياسي في يوغسلافيا ، أو أنها تصوير «حاقد وغير صادق» للأحوال السائدة في البلاد .

ولعل من أكثر تطبيقات أحكام المادة ١٢٢ إثارة للجدل هي تلك التي تتعلق بالقضايا التي يشار إليها عادة في يوغسلافيا «بالجرائم اللفظية» . وبالإضافة إلى المادة ١٢٣ ، هناك عدد من الأحكام القانونية التي تنص على عقوبات «للجرائم اللفظية» . فعلى سبيل المثال هناك المادة ١٥٧ من القانون الجنائي الفيدرالي التي تتعلق بتهمة «تشويه سمعة جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية الاشتراكية» . أما الجرائم المماثلة والأقل خطورة مثل «نشر الإشاعات الزائفة» أو «تشويه سمعة إحدى الجمهوريات الاشتراكية أو المحافظات الاشتراكية ذات الاستقلال الذاتي» ، فيعاقب عليها بموجب أحكام أجزاء القوانين الجنائية للجمهوريات والمحافظات ذات الاستقلال الذاتي والخاصة «بالجرائم المرتكبة ضد النظام العام» و«الجرائم المرتكبة ضد الشرف والسمعة» .

ما الذي تستطيع منظمة العفو الدولية القيام به ؟

بدأت مجموعات المنظمة في كانون الثاني / يناير الماضي حملةً ضد تطبيق أحكام المادة ١٢٣ على «الجرائم اللفظية» . وتركز الحملة جهودها على قضية

ماهي «الدعاية المعادية» ؟

أدين عدد كبير من سجناء الرأي الذين تبنتهم منظمة العفو الدولية بتهمة نشر «الدعاية المعادية» وذلك بموجب أحكام المادة ١٢٣ من القانون الجنائي الفيدرالي التي تنص على ما يلي :

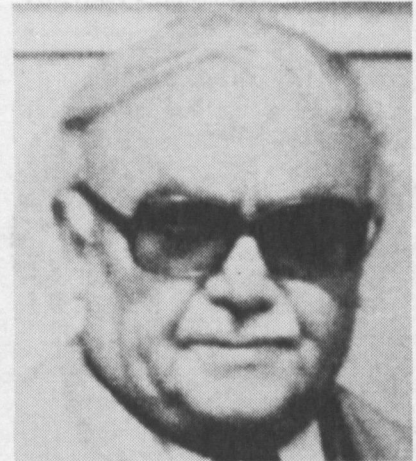
«يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين عام واحد إلى عشرة أعوام كل من يدعو أو يحرض عن طريق نشر مقالة أو منشور أو رسم أو إلقاء خطاب أو غيرها من الوسائل ، إلى الاطاحة بحكم الطبقة العاملة أو الشعب العامل أو إحداث تغيير غير دستوري في النظام الاجتماعي الاشتراكي للأجهزة ذات الإدارة الذاتية ، أو الإخلال بالأخوة والوحدة والمساواة بين الأمم والقوميات أو الاطاحة بأجهزة الإدارة الذاتية أو الأجهزة الحكومية أو دوائرها التنفيذية ، أو عدم الانصياع لقرارات الأجهزة الإدارية والحكومية المختصة والتي تلعب دوراً هاماً في حماية البلاد والدفاع عنها . ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من يصف أحوال البلاد الاجتماعية والسياسية وصفاً يتسم بالحدق ومجانبة الصدق» .

لماذا تعتبر «الدعاية المعادية» جريمة ؟

أدخلت جريمة نشر «الدعاية المعادية» عن طريق «وصف أحوال البلاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وصفاً يتسم بالحدق ومجانبة الصدق» في التشريعات الجنائية اليوغسلافية في عام ١٩٥٩ . وتشير الدلائل إلى أن اتخاذ الاجراء المذكور تم بناءً على نصيحة سكرتير الدولة للشؤون الداخلية في ذلك الوقت الذي زعم أنه من الضروري تحقيق «وحدة مترابطة متناغمة» ودرجة عالية من اليقظة لسلطاننا» و«خلق تأثير اصلاحي على نطاق واسع على المواطنين المتذبذبين» واتخاذ «إجراءات عقابية قاسية ضد الأشخاص الطائشين وأعداء وطننا وحكومتنا» .

هل هناك عدد كبير من الأشخاص المسجونين بالتهم المذكورة ؟

أدين معظم سجناء الرأي البالغ عددهم ٢٠٢ سجيناً الذين تبنتهم منظمة العفو الدولية ، بموجب أحكام المادة ١٥ من القانون الجنائي الفيدرالي الذي يتناول جرائم مثل «نشر الدعاية المعادية» و«القيام بنشاطات معادية للثورة تشكل خطراً على النظام



يقضي الدكتور إيفان زوكرافسكي ، وهو مواطن بلغاري يبلغ من العمر ٧١ عاماً ، حكماً بالسجن لمدة خمسة أعوام ونصف . ولقد صدرت السلطات جميع ممتلكاته ، ومن المقرر طرده إلى خارج يوغسلافيا بعد انتهاء فترة الحكم الصادر عليه . وحصل كل هذا بسبب أحاديث عابرة زعمت السلطات أنه كان قد انتقد فيها البلاد وقادتها .

حملة لإنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن ثروي قصبهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي . وقد القي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته . ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو روج لها ، ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة . ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات . ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة ، كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الأحوال الى ميول سياسية معينة . ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجنين مباشرة .



الذي يعتبر أيضاً سجيناً من سجناء الرأي .

يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشداً إطلاق سراحه باللغة الفرنسية ، إذا كان ذلك ممكناً ، إلى العنوان التالي :

Son Excellence Le Colonel Denis-Sassou-Nguesso / Président de La République / Présidence de La République / Brazzaville / People's Republic of the Congo.

خامتان كانهالكام من لاوس

كان يعمل موظفاً مدنياً وقد أمضى عشرة أعوام ولا يزال في معسكرات «التثقيف» . وهو متزوج وله سبعة أطفال .

اعتقل خامتان كانهالكام الذي كان سابقاً من سكان بان باو في محافظة فينتيان ، في عام ١٩٧٥ بعد سيطرة الحزب الشعبي الثوري في لاوس على الحكومة الائتلافية في لاوس وإقامة الجمهورية الديمقراطية الشعبية في لاوس . وقد أمضى ١٠ أعوام ولا يزال في معسكرات «التثقيف» في محافظة هوا فان في الشمال الشرقي لمدينة لاوس .

ولقد اعتقلت السلطات في أواخر عام ١٩٧٥ ومطلع عام ١٩٧٦ العديد من المسؤولين والموظفين المدنيين في الحكومة السابقة ، دون توجيه تهم اليهم وبدون تقديمهم إلى المحاكمة ، وأرسلتهم إلى معسكرات في مناطق نائية من البلاد لغرض «تثقيفهم» .

وقد أمضى العديد من الأشخاص المذكورين عشرة أعوام في الاحتجاز ولا يزالون فيه حتى الآن . وتعتقد منظمة العفو الدولية أن السلطات لا تزال تحتجز ما بين ٦,٠٠٠ و ٧,٠٠٠ شخص في عدد من معسكرات «التثقيف» ، أو أنها فرضت عليهم العمل في مشاريع ضخمة مثل إنشاء الطرق وإصلاحها مع خضوعهم للمراقبة على أيدي رجال السلطة . وتقول التقارير إن السلطات تفرض على الأشخاص المذكورين الذين يعملون في مجموعات يتراوح عدد أفراد كل مجموعة من خمسة أشخاص إلى ٦٠ شخصاً ، أشخاصاً يراقبونهم أثناء انتقالهم من موقع مشروع إلى آخر ، بالإضافة إلى إجبارهم على القيام بأعمال شاقة ، وغالباً ما يرغمون على بناء مساكنهم بأنفسهم .

ويبلغ خامتان كانهالكام الثالثة والخمسين من العمر حالياً . وكان يشغل سابقاً منصب مدير دائرة الأرصاد الجوية في وزارة الأشغال العامة بعد أن كان قد أكمل دورات عليا في المعهد الوطني للأرصاد الجوية قرب باريس في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٧ .

وفي تموز/يوليو عام ١٩٧٥ طلب منه حضور «ندوة سياسية» في مدينة دونك دوك مع موظفين مدنيين آخرين يعملون في الوزارات المختلفة . وبعد ذلك أرسل في آب/اغسطس عام ١٩٧٥ إلى فينكساي لتلقي المزيد من «التثقيف» . ولم توجه السلطات إليه إطلاقاً أية تهمة ، ولم تقدمه إلى المحاكمة ، كما أنها لم توضح السبب وراء استمرار احتجازه .

● يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشداً إطلاق سراحه إلى العنوان التالي :

Son Excellence Monsieur Kaysoné Phommvihan / Président du Conseil des Ministres / Vientiane / République Populaire démocratique Lao.

كلود - ارنست ندالا من جمهورية الكونغو الشعبية

يبلغ من العمر ٤٨ عاماً ويعمل موظفاً مدنياً . بزغ نجمه في عالم السياسة في الكونغو في منتصف الستينات . ومن عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧١ شغل منصب السكرتير الأول للحزب الحاكم في البلاد . وأودع السجن عقب محاولة انقلابية وقعت في عام ١٩٧٢ ، وأطلق سراحه في عام ١٩٧٥ ، إلا أن السلطات احتجزته مرة أخرى من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٧٩ عندما تبنته منظمة العفو الدولية باعتباره أحد سجناء الرأي .



ألقي القبض على كلود - ارنست ندالا في مدينة برازافيل في مطلع آذار/مارس عام ١٩٨٤ ، واعتقل منذ ذلك الحين ولا يزال معتقلاً في أحد مراكز الاعتقال التابعة لجهاز الأمن الوطني الواقع في أحد أطراف المدينة . وقد قضى معظم الفترة

ولقد زعمت السلطات في الكونغو أنه مشتبه بارتكابه جريمة ضد الأمن الداخلي للدولة . وذكرت التقارير أنه أرغم تحت تأثير العقاقير على الاعتراف باشتراكه في عمليتي انفجار قنبلتين في مدينة برازافيل وقعتا خلال شهري آذار/مارس وأيار/مايو عام ١٩٨٢ . وقد جاء اعترافه خلال فترة قصيرة سبقت عقد مؤتمر للحزب الحاكم في الكونغو في تموز/يوليو عام ١٩٨٤ . وتضمن اعترافه ، الذي ذكرت التقارير أنه جرى تسجيله على أشرطة الفيديو ، اتهاماً كما يبدو موجهاً إلى السكرتير الأيديولوجي للحزب الحاكم ، جان - بيير شستير - تاكايبا ، يشير إلى اشتراكه في تدبير الانفجارين المذكورين . وكان شستير - تاكايبا قد أعفي من منصبه خلال مؤتمر الحزب المذكور ولا يزال محتجزاً .

ومن المعروف أن ندالا كان محط الأنظار عند إلقاء القبض عليه وذلك لنشاطاته المعارضة الخالية من العنف لسياسة الحكومة . ورغم المزاعم الرسمية التي تفيد بأنه كان قد ارتكب جريمة ، لم توجه السلطات إليه أية تهم ولم يقدم إلى المحاكمة . فقد اعتقل خارج الإطار القانوني ولم يمنح الفرصة للطعن في الأسباب أو الدواعي القانونية لاعتقاله في المحاكم . وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الاعتراف الذي كانت التقارير قد ذكرت أنه أدلى به ، كان قد استخدم لتبرير احتجازه واحتجاز جان - بيير شستير - تاكايبا

بروسبيرو كاسبار كابيزاز من بيرو
فلاح مزارع يشغل مركز السكرتير العام لاتحاد الفلاحين للمنطقة الجنوبية في محافظة تايكاكاجا . ولا يزال معتقلاً في انتظار تقديمه إلى المحاكمة منذ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٣ .

ولقد شغل بروسبيرو كاسبار كابيزاز مناصب قيادية منتخبة في مجموعة التنظيم المحلية في منطقته والتي يرأسها حالياً وكذلك في اتحادات الفلاحين الإقليمية التي تنتسب إليها مجموعته التنظيمية . ويشغل حالياً منصب السكرتير العام لاتحاد «خوزيه كارلوس مارياتيكوي» للفلاحين في المنطقة الجنوبية من محافظة تايكاكاجا (مقاطعة هوانكافيلكا) ومنصب السكرتير لمنظمة الاتحاد الإقليمي للفلاحين في تايكاكاجا التي تنتسب إلى عضوية اتحاد الفلاحين في بيرو .

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٣ ، قام رجال الحرس المدني باعتقاله في هوانكايو بمقاطعة خونين حيث ذكرت التقارير أنه استجوب تحت ضغط التعذيب . ثم نقل بعد ذلك إلى مدينة بامباس عاصمة محافظة تايكاكاجا حيث ذكرت التقارير أنه تعرض للتعذيب مرة أخرى . وأصدر أحد القضاة في مدينة بامباس أمراً باعتقاله مع ١٧ زعيماً آخر من زعماء الفلاحين في المنطقة المذكورة في نفس تلك الفترة . وأضافت التقارير أن اعتقالهم تم على أساس الاتهامات التي وجهتها إليهم مجموعة صغيرة من أصحاب الأراضي .

ولم يتهم الزعماء الثمانية عشر بارتكاب أفعال معينة ، وإنما يحتجز جميعهم بتهم ينص عليها المرسوم رقم (٥٤٦) الصادر في آذار/مارس عام ١٩٨١ ، والذي يتضمن تعريفاً لجريمة الارهاب .

وتعتقد منظمة العفو الدولية بأن الأشخاص الثمانية عشر هم من سجناء الرأي الذين كانوا قد اعتقلوا بتهم زائفة بسبب قيامهم بدور قيادي مشرور في جماعاتهم التنظيمية وفي منظمة الفلاحين الرئيسية في المنطقة المذكورة .

ولا يزال جميع الأشخاص المذكورين ، باستثناء واحد منهم ، رهن الاحتجاز في سجن هوانكايو ، ولا تزال محاكمتهم معلقة مؤقتاً في محاكم مختلفة في ليما . أما الزعيم الآخر فهو فكتور روخاس هويامان ، زعيم سان بيدرو دي كوريس ، فقد توفي في سجن هوانكايو في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٤ بسبب حالة مرضية ذكرت التقارير أنها ازدادت سوءاً نتيجة للمعاملة السيئة التي تلقاها خلال استجوابه وظروف احتجازه السيئة التي استمرت ٢٢ شهراً .

يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشداً إطلاق سراح بروسبيرو كاسبار كابيزاز وجميع سجناء الرأي في بيرو .

ابعث برسائلك الى العنوان التالي :

The President of The Republic * Palacio de Gobierno / Plaza de Armas / Lima / Peru.

* سيتم انتخاب رئيس جديد للبلاد في شهر حزيران/ يونيو الحالي .

يمكنك إذا شئت أن تبعث برسائل المناشدة إلى سفارات الحكومات المذكورة في بلدك

الجيش الزائيري « يزرع الرعب في نفوس القرويين »

كالييمي على ضفاف بحيرة تنجانيقا. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير مفصلة عن تعرض عدة معتقلين إلى التعذيب ، كما زعم سجناء سابقون أن فرق الاعداد كانت قد نفذت الاعداد بأعداد كبيرة من الأشخاص المشتبه بتأييدهم لرجال العصابات وذلك في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٨٤ في القاعدة البحرية المذكورة دون محاكمتهم بأي شكل من الأشكال .

مقتل أشخاص غير مسلحين

قام رجال العصابات التابعين للحزب الثوري الشعبي في كانون الثاني / يناير عام ١٩٨٥ بشن هجوم على قاعدة كالييمي البحرية ، وأطلقوا سراح عدد من السجناء . وذكرت التقارير أن أفراداً من القوة البحرية الزائيرية قاموا في أعقاب الهجوم المذكور ، بإطلاق النار على عدة قوارب شوهدت وهي تعبر بحيرة تنجانيقا ، وأسفر ذلك عن مقتل عدد من الصيادين ومدنيين آخرين غير مسلحين . ومن الواضح أن رجال البحرية ظنوا أن القوارب المذكورة كانت تقوم بنقل السجناء الفارين واللاجئين الآخرين عبر البحيرة إلى تنزانيا .

ولقد قام الجنود الزائيريين في مناسبات أخرى بزرع الرعب في نفوس القرويين وأغتصاب زوجات موظفي القرى وإعدام السجناء علناً وفقاً لما جاء في التقارير . وأضافت هذه التقارير أن الجنود قاموا في كانون الثاني / يناير عام ١٩٨٥ بقطع رأس رجل يدعى صميلي علناً في مدينة كاييمبا قرب كالييمي . كما ذكر أن الجنود القوا القبض على رجل يدعى كايامبا وأطلقوا عليه الرصاص في وقت لاحق في لوييمبا وهي قرية تقع في جنوب منطقة فيزي . وتشير الدلائل إلى أن عمليتا القتل المذكورتين كانتا من الاعدادات الخارجة على القانون .

كما ذكرت التقارير أن الجنود كانوا قد قاموا في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٤ بتدمير قريتين تدعيان لوبييريزي وسانجي في منطقة يوفيرا التي تقع شمال منطقة فيزي . كما قام الجنود بقتل عدد من الذكور بينما القوا القبض على آخرين ، ويعتقد أنهم لا يزالون محتجزين لدى قوات الجيش في مدينة يوفيرا . ولم تزد الحكومة الزائيرية على الاستفسارات التي قدمتها منظمة العفو الدولية حول المعتقلين المذكورين .

وجورج بولك كان يعمل مراسلاً لمحطة سي بي أس الأميركية ، وقد لقي مصرعه خلال الحرب اليونانية عندما كان يحاول الوصول إلى زعيم العصابات ماركوس فايفاديس لاجراء مقابلة معه .

وقال جيمس باربر رئيس منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة ، عند تسلمه الجائزة ما يلي :

« .. أشكركم نيابة عن سجناء الرأي في كل مكان ، ممن يقال لهم إن لا أحد يعرف أين هم ، وليس هناك من يكثر بهم وليس هناك من يمد لهم يد العون . لقد أسهمتم في تكذيب هذا الادعاء » .

واستشهد باربر بقضية هيكتور أورلاندو كوميز ، الذي كان يعمل ناطقاً صحفياً في مدينة غواتيمالا لصالح جماعة تدافع عن حقوق الانسان مماثلة للجماعة المسماة أمهات ميدان مايو ، حيث قال : « في يوم السبت الماضي ، بينما كان العديد منا يتمتعون بمقبل الربيع ، غادر هيكتور أورلاندو كوميز أحد الاجتماعات وقت الظهيرة . وفي الصباح يوم الأحد عثر على جثته وقد قطع لسانه . هيكتور كوميز لن يستطيع الكلام بعد الآن . إلا أننا لن نكف عن الكلام نيابة عنه » .

موبا في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٤ ، قام أفراد قوات الحكومة بقتل ما يزيد على ١٢ شخصاً من سكان المدينة المذكورة المشتبه بتعاونهم مع قوات الحزب الثوري الشعبي ، وفقاً لما ورد في التقارير . ثم قامت القوات المذكورة بشن عمليات عسكرية ضد قوات العصاة في أربع مناطق إدارية مجاورة لبحيرة تنجانيقا وهي موبا وكالييمي وفزي ويوفيرا ، أسفرت عن اعتقال عدد كبير من القرويين المشتبه بارتباطهم بقوات المعارضة . ويبدو أنه كان قد جرى اعتقال الأشخاص المذكورين على أساس توفر عدد قليل من الأدلة . فقد كان من الواضح أن بعضهم اعتقل لاشتباه السلطات بتأييدهم للحزب الثوري الشعبي على أساس أنهم كانوا قد ناصروا في منتصف الستينات عصياناً فاشلاً ضد الحكومة ، على الرغم من أنهم شملوا بأحكام عفو عام صدر أعقاب العصيان المذكور .

واقْتيد الأشخاص الذين القي القبض عليهم في إقليم شابا في شمال شرقي البلاد إلى المعسكر الرئيسي للجيش في المنطقة المذكورة وهو قاعدة بحرية في

عقوبة الاعداد

علمت منظمة العفو الدولية بأنه صدرت في خلال آذار/ مارس الماضي أحكام بالاعداد ضد ٩٧ شخصاً في ١٧ بلداً ، ونفذت أحكام الاعداد بإثنين وخمسين شخصاً في ثمانية بلدان .

المحكوم عليهم بالاعداد في جامايكا كانوا « ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية السفلى من المجتمع ، وإن غالبيتهم لم يتلقوا إلا قليلاً من التعليم وبعضهم كان غير متعلم ، كما أن معظمهم كانوا متهمين بجرائم لأول مرة في حياتهم ، كما أن العديد منهم لم تتوفر لهم وسائل الدفاع القانونية الكافية » . ويستنتج تقرير المنظمة المذكور أنه لم تتوفر أدلة كافية لإثبات أن عقوبة الاعداد التي يلزم القانون بتنفيذها بالأشخاص المتهمين بجرائم القتل في جامايكا ، كانت رادعاً فعالاً لارتكاب جرائم العنف . يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة بصفحتك الشخصية إلى الحاكم العام ووزير العدل تعبر فيها عن الأسف لاعداد الأشخاص الواردة اسمائهم أنفاً ، وتحت فيها السلطات على عدم تنفيذ المزيد من هذه الاعدادات في جامايكا . وينبغي أن تشير في رسالتك إلى معارضتك لتنفيذ عقوبة الاعداد في جميع الظروف والأحوال وفي جميع الأقطار . ابعت برسائلك إلى العنوان التالي :

The Most Honourable Florizel Glasspole / Governor General / Kings House / Kingston / Jamaica.

وإلى العنوان التالي :

His Excellency Mr. Edward Seaga / Prime Minister / Jamaica House / Kingston / Jamaica.

تقرير منظمة العفو الدولية يفوز بجائزة

« ... نداء قوي لوضع حد للظلم والامم والجريمة والخوف » هذا ما نصت عليه العبارة التي أشادت بتقرير منظمة العفو الدولية الذي يحمل عنوان : تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٤ والذي حصل على جائزة خاصة .

بدأت جامعة لوند أيلاند في الولايات المتحدة الأميركية بمنح جوائز جورج بولك بعد وفاة بولك في عام ١٩٤٨ . وتمنح الجوائز المذكورة سنوياً للاعتراف بالانجازات الخاصة في مجال الصحافة .

ذكرت التقارير ان تصعيداً في العمليات المسلحة ، التي قامت بها المجموعات المناوئة لسياسة الحكومة في جنوب شرقي زائير في اواخر عام ١٩٨٤ ، قد أدت الى قيام السلطات الحكومية بعمليات إلقاء القبض على نطاق واسع على سكان القرى والمدن المشتبه بارتباطهم برجال العصابات المناصرين للحزب الثوري الشعبي .

استخدام التعذيب

وقد ذكرت التقارير أن أفراد القوات المسلحة قاموا بتنفيذ عمليات الاعداد الخارجة عن القانون واستخدام أساليب التعذيب وغيرها من أساليب المعاملة اللاإنسانية والمهينة منذ أن قام رجال العصابات التابعين للحزب الثوري الشعبي باحتلال مدينة موبا الواقعة على ضفاف بحيرة تنجانيقا بإقليم شابا في جنوب زائير لفترة قصيرة في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٤ .

والجدير بالذكر أن قوات الحزب الثوري الشعبي كانت ولا تزال تقوم بعملياتها العسكرية في جنوب شرقي زائير منذ أواخر الستينات . وبعد قيام القوات الحكومية بالسيطرة على مدينة

جامايكا

إعدام ستة سجناء

أعدم ستة سجناء هذا العام في جامايكا وبهذا يصل مجموع السجناء الذين أعدموا إلى ٣٤ سجيناً منذ عام ١٩٨٠ (عندما استؤنف تنفيذ عقوبة الشنق بعد تعطيلها لمدة أربعة أعوام) .

وكانت منظمة العفو الدولية قد طالبت بالرأفة بجميع السجناء الذين أعدموا ، وهي تشعر بالقلق لأن العديد من السجناء الذين ينتظرون تنفيذ الاعداد بهم ، والذين يزيد عددهم على ١٦٠ سجيناً (ولا يحق للعديد منهم تقديم طلبات استئناف أخرى) ، يمكن أن ينفذ بهم حكم الاعداد في المستقبل القريب .

وكان ثلاثة من السجناء الذين أعدموا في شهر نيسان / أبريل الماضي وهم الي براون ورائسفورد باكلي ولويد بارنيت ، قد قدموا طلبات استئناف لم تلق استجابة من مجلس الملكة الخاص في جامايكا لابقاف تنفيذ الاعداد بهم ، ومنحهم الوقت الكافي لتقديم طلبات استئناف إلى اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص في إنكلترا (التي تقوم بوظيفة محكمة الاستئناف الأخيرة في جامايكا) . وفي خلال الشهر نفسه أصدر مجلس الملكة الخاص في جامايكا قراراً يقضي بإيقاف تنفيذ الحكم في سجينين آخرين هما رائسفورد تايلر وتريفور بايلي .

انتهاك قرار الأمم المتحدة

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن إعدام السجناء الثلاثة المذكورين في الوقت الذي كانت فيه مجالات قانونية مفتوحة أمامهم ، كان انتهاكاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والمرقم ١٩٨٤ / ٥٠ الخاص « بالحصانات التي تضمن حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الاعداد » والذي تنص الفقرة ٨ منه على أنه « لا يتم تنفيذ عقوبة الاعداد حتى يتم البت في طلب الاستئناف أو أي إجراء يقضي بالرجوع عن القرار الصادر .. » .

وذكرت منظمة العفو الدولية في تقرير نشرته في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٤ أن الدراسات كانت قد أظهرت أن الاغلبية الساحقة من السجناء

ملف عن التعذيب منظمة العفو الدولية

رقم : ٨

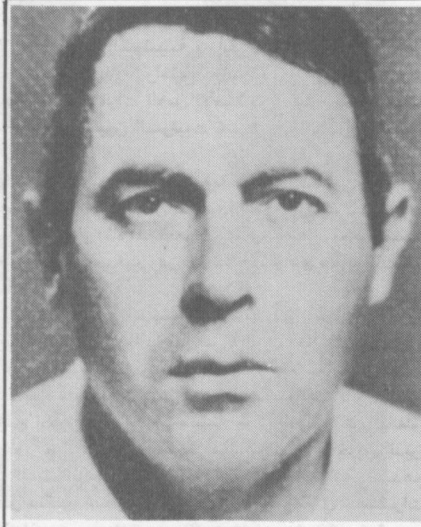
حزيران - تموز

يونيو - يوليو ١٩٨٥

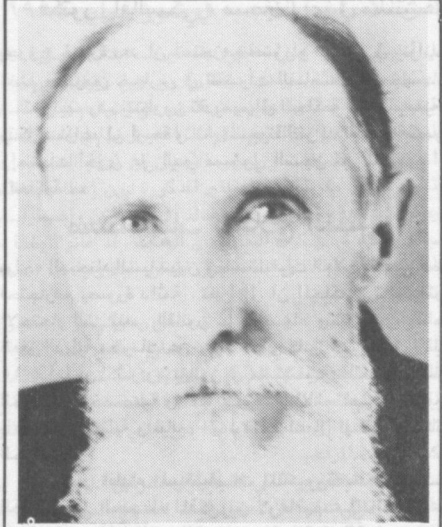
الرجال المنشورة صورهم أدناه كانوا محتجزين في مستعمرات العمل الاصلاحى في الاتحاد السوفييتى. وهم الآن جميعاً في عداد الاموات.



ذكرت التقارير ان يوري ليتفين ، الشاعر الاوكرانى البالغ من العمر ٥٠ عاماً واحد مراقبي تطبيق مقررات مؤتمر هلسكني ، قد اقدم على الانتحار في بيرم ٣٦ - ١ في آب / اغسطس عام ١٩٨٤ . وكان في تلك الفترة يقضى حكم السجن الرابع الصادر في عام ١٩٨٢ بتهمة «إثارة الهياج ونشر الدعاية المعادية للاتحاد السوفييتي» . وكان يعاني خلال فترة محاكمته في عام ١٩٨٢ من التهاب الوريد التجلطي وقرحة المعدة وضعف البصر كما ذكرت التقارير . وكان قبل ذلك قد امضى ١٨ عاماً كاحد سجناء الرأي .



إدوارد اروتيونان ، متخصص بعلم الاقتصاد ، أسس الجماعة الارمينية غير الرسمية لمراقبة تطبيق مقررات مؤتمر هلسكني الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان . والقي القبض عليه للمرة الثانية في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٢ ، عندما كان في الثامنة والخمسين من عمره وتعرضت صحته الى التدهور الشديد . ورغم ذلك فقد صدر الحكم عليه باقصى مدة وهي ثلاثة اعوام بسبب نشره افتراءات ضد الاتحاد السوفييتي ، . وتوفي في كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٨٤ قبل إكمال مدة حكمه .



كان فلاديمير شيلكوف ، زعيم كنيسة اليوم السابع المجيبية غير المسجلة في الاتحاد السوفييتي ، في الثانية والثمانين من العمر عندما القي القبض عليه في عام ١٩٧٨ . وكانت السلطات قبل ذلك التاريخ قد اودعته السجن لمدة ٢٦ عاماً بسبب نشاطاته الدينية . واصدرت المحكمة ضده حكماً بالسجن لمدة خمسة اعوام اخرى في احد معسكرات العمل الاصلاحى التي تميزت بصرامتها . وقد امضى الاعوام الخمسة في المعسكر المذكور حتى وفاته في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٠ في سن الرابعة والثمانين .

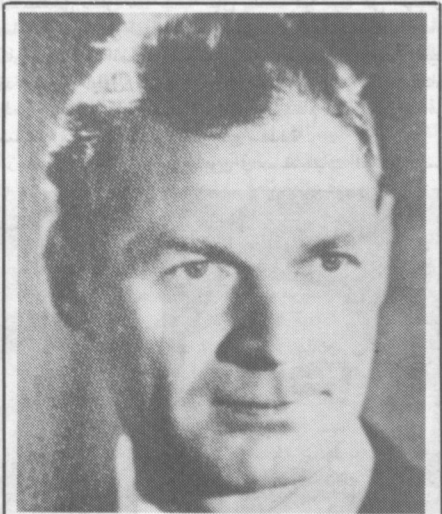


القي القبض على الفليري مارشيتكو وهو كاتب اوكرانى ، في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٨٣ . وبعد ذلك جرت محاكمته في اذار / مارس ١٩٨٤ وادين على اساس التصريحات وطلبات الاستئناف التي كان قد قدمها خلال فترة قضائه حكماً بالسجن لمدة ثمانين سنوات في السابق باعتباره احد سجناء الرأي . وصدر ضده حكم بالسجن والنفي الداخلي لمدة ١٥ عاماً بتهمة «إثارة الهياج ونشر الدعاية المعادية للاتحاد السوفييتي» . وذكرت التقارير ان مارشيتكو كان يعاني عند إلقاء القبض عليه من التهاب الكلية المزمن وارتفاع ضغط الدم . وأشار الأطباء على منظمة العفو الدولية بان مارشيتكو يحتاج إلى فحص لكليتته وتحليل دمه وطعام خاص خال من مسببات الإجهاد والكرب . وتوفي مارشيتكو في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٨٤ بعد ان قضى ستة اشهر من الحكم الصادر ضده في سجن بيرم ٣٦ - ١ وكان يبلغ السابعة والثلاثين من عمره .

الاتحاد السوفيياتي

تشير التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية إلى تعرض السجناء السياسيين في الاتحاد السوفييتي بشكل منهجي إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة وفي بعض الأحيان إلى التعذيب . ولا تتوفر ضمانات كافية لحماية نزلاء السجون ومستعمرات العمل الاصلاحى والمستشفيات النفسية من التعرض لأساليب المعاملة السيئة .

وعوقب العديد من الأشخاص الذين قدموا الشكاوى عقاباً شديداً . وتقوم السلطات بصورة روتينية إلى كبت شكاوى السجناء دون التحقيق فيها تحقيقاً مستقلاً ، أو إتخاذ خطوات لمعاقبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أفعال المعاملة السيئة المزعومة .



توفي اوليكسا تسي في ايار / مايو عام ١٩٨٤ عندما كان عمره ٥٧ عاماً خلال العام السابع من سجنه في مؤسسة النظام الخاص بيرم ٣٦ - ١ . القي القبض عليه في عام ١٩٧٧ لاشترائه في تاسيس جماعة اوكرانية لمراقبة تطبيق مقررات مؤتمر هلسكني ، ووجهت إليه تهمة «إثارة الهياج ونشر الدعاية المعادية للاتحاد السوفييتي» ، وصدر عليه أقصى حكم بالسجن والنفي الداخلي لمدة ١٥ عاماً بسبب التهمة المذكورة . وذكرت التقارير انه كان يعاني من الإصابة بقرحة معدية وضيق عروق القلب وتصلب الشرايين وفقر الدم وآلام في الظهر . وأوصى الأطباء بإطلاق سراحه بسبب تدهور صحته إلا ان السلطات رفضت الأخذ بالتوصية المذكورة .

«لا أزال متمتعاً بسلامة عقلي... لا أزال صامداً .

مدّي يد العون !

فكتور رافالسكي ، سجين رأي في مستشفى دنبروبيتروفسك الخاص للأمراض النفسية في تموز/يوليو ١٩٨٤ .

بجروح خطيرة بعد أن احتجزهم مسؤولو السجن في زنزانات تضم مجرمين خطرين في الفترات الفاصلة بين جلسات استجوابهم وهم ينتظرون تقديمهم الى المحاكمة بتهمة سياسية . وذكرت مزاعم أن أربعة وثلاثين سجيناً آخر قد أصيبوا بكسور وإصابات أخرى على أيدي مسؤولي السجن قبل تقديمهم الى المحاكمة .

مستشفيات العلاج النفسي

يواجه السجناء السياسيون في مستشفيات العلاج النفسي خطر احتجازهم بصورة دائمة ، نظراً إلى أن المحاكم لا تحدد فترة الاحتجاز التي ينص القانون على فرضها . وتتوفر لدى منظمة العفو الدولية معلومات عن سجناء رأي كانوا قد احتجزوا قبل ١٥ عاماً أو أكثر ولا يزالون في مستشفيات العلاج النفسي الخاصة والمخصصة رسمياً لاحتجاز الأشخاص المصابين بالأمراض العقلية والميالين الى ارتكاب أعمال العنف وارتكاب الجرائم .

ويمارس اطباء المستشفيات المذكورة بشكل شائع الضغط على السجناء المذكورين لإرغامهم على التخلي عن معتقداتهم ونشاطاتهم التي أدت إلى إلقاء القبض عليهم كشرط مسبق لإطلاق سراحهم على الرغم من أن إيمانهم بالمعتقدات وقيامهم بالنشاطات المذكورة يشكلان ممارسة مشروعة لحقوقهم الانسانية .

فقد احتجزت السلطات السوفييتية فاليري تيوريتشيف ، وهو مدير أحد المحلات التجارية في دنبروبيتروفيسك بجمهورية اوكرانيا ، في أحد مستشفيات العلاج النفسي الخاصة في عام ١٩٨١ بعد أن أرسل إلى إحدى الصحف السوفييتية مقالا ينتقد فيه الاقتصاد السوفييتي ، وقدم طلباً للهجرة إلى خارج الاتحاد السوفييتي . وفي عام ١٩٨٤ نُقل إلى أحد مستشفيات العلاج النفسي الاعتيادية في مدينته حيث ذكرت التقارير أن اطباء المستشفى طلبوا منه كتابة بيان يصف فيه نيته على الهجرة خارج البلاد على أنها أحد أعراض اختلال عقلي ويعترف بأنه كان قد عانى دائماً من هلوسة بصرية وسمعية . ورفض القيام بذلك ، وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ نُقل إلى أحد مستشفيات العلاج النفسي الخاصة التي تتميز بنظام أكثر صرامة من سابقتها بهدف احتجازه لفترة غير محددة .

لقد أرغم النزلاء السياسيون في مستشفيات العلاج النفسي

لا تقر القوانين السوفييتية « بإيقاع المعاناة الجسدية » على السجناء و « امتهان كرامتهم الانسانية » . إلا أن الظروف السائدة في مستعمرات العمل الاصلاحى حيث يحتجز معظم السجناء السياسيون السوفييت تسبب معاناة طويلة وحادة لنزلائها .

فالسجناء يعانون من الجوع ونقص العلاج الطبي باستمرار ويرغمون على أداء الأعمال الشاقة والخطرة أحياناً . وغالباً ما يعاقبهم مسؤولو هذه المستعمرات بشكل تعسفي يقطع حصص طعامهم عنهم ووضعمهم رهن الحجز الانفرادي في زنزانات غير مدققة ولفترات طويلة .

ولقد عانى بعض السجناء السياسيون من الظروف المذكورة لمدة ثلاثين عاماً أو ما يزيد على ذلك ، ومعظمهم من نزلاء مستعمرة النظام الخاص بريم ٣٦ - ١ في جمهورية روسيا ، التي خصصت بشكل رسمي لحجز السجناء السياسيون الذين لا يؤمل إصلاحهم . إلا أن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حول صالغ العديد من السجناء السياسيون الآخرين الذين قامت السلطات بتמידد الأحكام القصيرة الصادرة ضدهم بشكل متكرر لما زعم من ارتكابهم جرائم في معسكرات الاحتجاز .

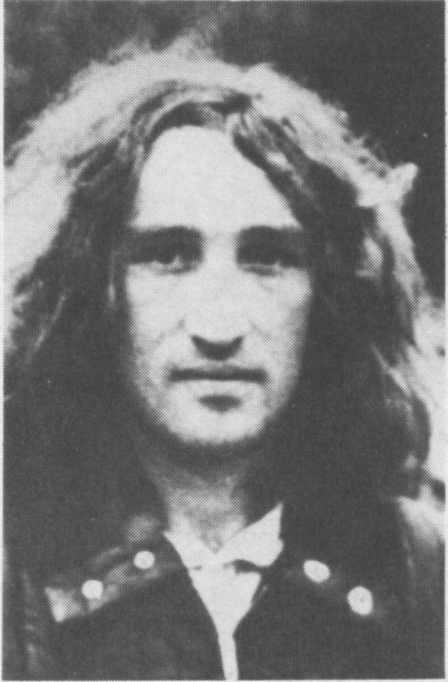
ولقد فرضت أحكام السجن في معسكرات العمل الاصلاحى على اشخاص كانوا عاجزين جسدياً عن احتمالها بسبب عامة جسدية أو مرض يعانون منه أو بسبب تقدم العمر . وتلتق منظمة العفو الدولية تقارير مفصلة عن سجناء سياسيين لقوا حتفهم بعد تمديد مدة سجنهم خلافاً لنصائح الأطباء .

وتقول التقارير إن السجناء السياسيون يتعرضون للضرب بشكل منهجي على أيدي موظفي السجن أو أيدي سجناء آخرين بموافقة السلطات الرسمية . ويحظر القانون السوفييتي ارتكاب مثل هذه الانتهاكات ، إلا أن التقارير الواردة من مصادر غير رسمية تشير إلى أن عمليات ضرب السجناء هي أمر شائع بسبب ارتكاب مخالفات بسيطة للقواعد المعمول بها في السجن أو مستعمرات العمل الاصلاحى .

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق أيضاً حول التقارير التي تفيد بأن المسؤولين السوفييت قد استخدموا أساليب التعذيب أو حرضوا على استخدامها بهدف إرغام السجناء السياسيون على تزويدهم بالأدلة . ومنذ عام ١٩٨٠ أصيب تسعة أشخاص



صدر في عام ١٩٨٢ حكم ضد ناتاليا لازاريفا (الصورة العليا) يقضي بسجنها ونفيها نفيًا داخلياً لمدة ستة أعوام بتهمة «إثارة الهياج ونشر الدعاية المعادية للاتحاد السوفييتي، بسبب دورها في إعداد مجموعة غير رسمية من الإنتاج الشعري والنثري النسوي تحمل عنوان «مريا» . وهي تقضي حالياً الجزء الأول من الحكم المذكور في معسكر العمل الاصلاحى الذي يتميز بصرامة نظامه والذي يطلق عليه اسم زي إتش كيه إتش ٣٨٥ / ٣ - ٤ . والمخصص لاحتجاز السجناء السياسيات . وصدر أقصى حكم بالسجن والنفي الداخلي لمدة ١٢ عاماً في عام ١٩٨٣ على أرينا راتوشينسكا (انظر الصورة في الأعلى) بالتهمة المذكورة أنفاً بسبب قيامها بكتابة قصائد تنتقد فيها السياسات السوفييتية وإرسالها إلى الخارج . وهي تقضي الآن أيضاً الجزء الأول من الحكم المذكور في معسكر زي إتش كيه إتش ٣٨٥ / ٣ - ٤ . ويرد وصف للمعاملة التي زعمت هاتان المرأتان أنهما كانتا قد تلقياها في بيان غير موقع يرجع تاريخه إلى مطلع عام ١٩٨٤ . ونورد بعض ذلك الوصف : «قام الرجال بجبر ناتاليا لازاريفا من فراشها وهي نصف عارية وحافية القدمين ... واقتيدت إلى الصفيح خارجاً . واخبر (العقيد) شليبانوف السجناء الآخرين بأن الرجال سيأخذونها إلى سجن الاحتجاز المنزلي في ساراتسك التابع لجهاز المخابرات السوفييتية لغرض «إعادة تثقيفها» . ولأنها صرخت وصاحت طالبة المساعدة في الطريق إلى السجن المذكور ، فقد تعرضت للضرب . وفقدت وعيها إلا أنها تذكرت في وقت لاحق أنها كانت قد تعرضت للربس على رأسها وقام بذلك وكيل رئيس المعسكر المدعو شالين ، ... «قامت فيليكسانوفا وراتوشينسكا بمحاولات إرغامها على تناول الطعام (النساء إضرابها عنهن) . ولذا قام ستة رجال بإحكام وثاقهما وأرغامها على تناول الطعام . وأثناء ذلك قام الرجال بطرق رأس راتوشينسكا على مسند الفراش وصوبوا سلاطاً في داخلها وهي فاقدة الوعي ... واستنتجا من الأثر التي اعقبت ذلك (عنقو) في البصر والغثيان وفقدان التوازن والام في الرأس استمرت اشهرًا) . كانت راتوشينسكا تعاني من ارتجاج في الدماغ ...» .



امضى نيكولاي بارانوف (الصورة اليسرى) ٢٠ عاماً في الاحتجاز ولا يزال فيه لحد الآن . وقد القي القبض عليه في عام ١٩٦٣ لمحاولة توزيع نسخ من أحد المنشورات بين أعضاء وفد أمريكي في مجال تجارة الكتب كان يزور البلاد . ووجهت إليه تهمة «إثارة الهياج ونشر الدعاية المعادية للاتحاد السوفييتي، وصدر ضده حكم بالسجن لمدة خمسة أعوام . والقي القبض عليه مرة أخرى في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٦٨ بعد أن كان قد قدم طلباً للهجرة من البلاد . ووجهت إليه أيضاً تهمة «إثارة الهياج ونشر الدعاية المعادية للاتحاد السوفييتي» . وصدر قرار يقضي بأن صحته العقلية لا تسمح له بالمول أمام المحكمة واحتجز في مستشفى تالكار الخاصة للأمراض النفسية حيث قضى فيها ١٤ عاماً . وذكرت التقارير أن المرعزين المذكور قاموا في ايلول / سبتمبر عام ١٩٨٠ بربطه في سريره وضربه على منطقة الرأس مما تسبب في خلع فكه الأسفل . ونتيجة لذلك قيل أنه كان عاجزاً عن مغادرة فراشه أو كتابة الرسائل لمدة شهرين . ولم تتلق زوجته أي رد على الشكاوى المكتوبة التي كانت قد قدمتها إلى إدارة المستشفى . ومنذ عام ١٩٨٣ وبارانوف لا يزال في مستشفيات العلاج النفسي في مدينة لينينغراد . وصدر حكم بالسجن لمدة ثلاثة أعوام في سنة ١٩٨٢ على اليكساندر شاترافكا (الصورة اليمنى) بسبب انتمائه إلى عضوية إحدى مجموعات السلام غير الرسمية . وفي أواخر عام ١٩٨٤ قام بتهريب رسالة إلى مراسلي الصحف الأجنبي في موسكو يصف فيها ظروف احتجازه . وزعم أن أحد العاملين في معسكر العمل الاصلاحى قام في ٨ شباط / فبراير ١٩٨٤ بضربه وذلك بإمسك اذنيه وطرق رأسه على الحائط وشمته وتهديده بالقتل . وانزلت به العقوبة المذكورة في شهر ايار / مايو من العام نفسه . وفي ١٨ شباط / فبراير ١٩٨٥ وبعد نشر رسالته خارج البلاد ، حوكم مرة أخرى وصدر عليه حكم آخر بالسجن لمدة عامين ونصف .

طريق اتباع الوسائل القانونية السليمة أو الذين جذبوا انظار الرأي العام إلى المعاملة التي يتلقونها .

ولقد قامت السلطات السوفييتية في حالات عديدة بإصدار أحكام أخرى على السجناء الذين قدموا الشكاوى المذكورة واتهمتهم « بنشر افتراءات ضد الاتحاد السوفييتي » أو « بثأثرة الهياج ونشر الدعاية المعادية للاتحاد السوفييتي » . وقد صدرت الأحكام المذكورة في محاكمات تخشى منظمة العفو الدولية أنها لم تلتمز التزاماً تاماً بالقواعد المتفق عليها دولياً في إجراء المحاكمات العادلة . كما قامت المحاكم السوفييتية بتطبيق القوانين نفسها بهدف سجن أقارب السجناء السياسيون وأفراد آخرين كانوا قد زعموا أنهم تلقوا معاملة سيئة في السجن ومعسكرات العمل الاصلاحى ومؤسسات العلاج النفسي .

وفي عام ١٩٨٣ صدر قانون جديد ليضاف إلى مجموعة القوانين الجنائية في البلاد . وينص القانون المذكور على معاقبة السجناء بسبب « عصبانهم الحقود » لإدارة مؤسسة العمل الاصلاحى المحتجزين فيها .

وتشير المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية إلى أن القانون المذكور لم يطبق لحد الآن إلا في قضية سياسية واحدة . فقد كان قد صدر على فلاديمير بوريش ، البالغ من العمر ٣٦ عاماً وأحد اتباع المذهب الارثوذكسي في مدينة لينينغراد ، حكماً بالسجن والنفي الداخلي لمدة ثمانية أعوام في عام ١٩٨٠ بتهمة « إثارة الهياج ونشر الدعاية المعادية للاتحاد السوفييتي » لصلة ذلك بمارسته نشاطاته الدينية . وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٤ مثل أمام المحكمة مرة ثانية في سجن تشستوبول ، وصدر عليه حكم بالسجن لثلاثة أعوام أخرى بسبب إرساله شكوى إلى دائرة التقويض زعم فيها أن السجناء كانوا قد تعرضوا للضرب وأن مسؤولي السجن تسببوا في كسر ذراع سجين آخر من سجناء الرأي يدعى سيرجي كريكوريانتس .

ويرسل السجناء السياسيون غالباً الى المستشفيات التي تبعد مسافات شاسعة عن منازل عوائلهم حتى يصعب من المستحيل تماماً قيام تلك العوائل بزيارة السجناء بشكل منتظم .

والأشخاص الذين لا يحصلون على دعم عوائلهم هم في الواقع عاجزون عن حماية أنفسهم من التعرض لأساليب المعاملة السيئة .

ويملك نزلاء السجن ومعسكرات العمل الاصلاحى الحق الشكلي في إرسال شكاويهم حول المعاملة التي يتلقونها إلى دائرة التقويض المسؤولة عن مراقبة مراعاة حقوق السجناء السياسية وتسليم الرسائل التي ترد إليهم غير مفتوحة خلال فترة ٢٤ ساعة .

إلا أن السجناء السياسيون عاجزون في الواقع عن الحصول على قدر من الانصاف والتعويض عندما تنتهك حقوقهم . وتقوم السلطات إما بمصادرة رسالتهم وإما بإرسالها إلى نفس الموظفين الذين قدمت الشكاوى ضدهم للتحقيق فيها . ولا يجوز للسجناء تقديم طلبات استئناف نيابة عن السجناء الآخرين ، ولذا فليس هناك وسيلة قانونية يمكن بواسطتها لفت نظر المفوض إلى محنة السجناء المحتجزين بمعزل عن الآخرين في الزنزانات المخصصة لمعاقبتهم ، أو محنة أولئك الذين أصابهم العجز الجسدي بسبب المعاملة السيئة التي تعرضوا لها .

ولا يملك نزلاء مستشفيات العلاج النفسي اي إجراء مضمون يجري اتباعه لغرض تقديم شكاويهم إلى دائرة التقويض . ولا يسمح لهم باستخدام الأوراق والأقلام إلا بامر الأطباء ، وتخضع جميع رسالتهم إلى المراقبة والإطالع على محتوياتها .

ولقد قامت السلطات السوفييتية بشكل روتيني بمعاقبة السجناء السياسيون الذين اشكروا من ظروف احتجازهم عن

لا يوفر القانون السوفييتي للسجناء ضمانات كافية تحميهم من التعرض لأساليب المعاملة السيئة . فالقانون السوفييتي ينص على احتجاز السجناء الذين ينتظرون تقديمهم إلى المحاكمة بمعزل عن الآخرين لفترة قد تصل إلى تسعة أشهر لحين إكمال إجراءات التحقيق في قضاياهم . وفي خلال هذه الفترة لا يحق لهم الاتصال بمحاميم أو أقربائهم ويخضعون خضوعاً تاماً لسلطة موظفي السجن ومسؤوليه القائمين بالتحقيق في قضاياهم . ولا ينص القانون حتى على مجرد إحضار المتهمين أمام أحد القضاة خلال الفترة التي تسبق المحاكمة إطلاقاً ، كإجراء احتياطي بسيط لحمايةهم من التعرض لأساليب الأيذاء الجسدي .

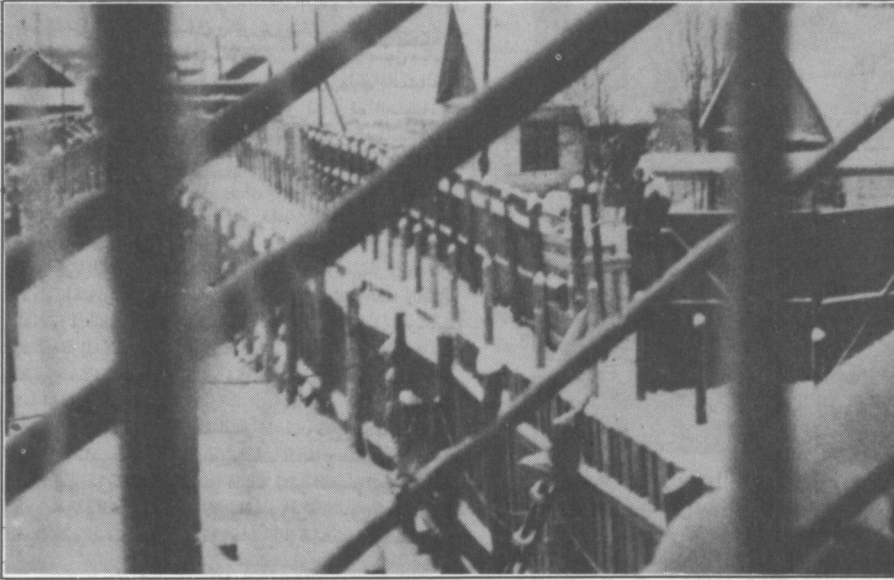
وكأثر السجناء تأثراً بأساليب المعاملة السيئة أولئك الذين لا يتمتعون بصحة عقلية تامة . وتجزئ القوانين إرسالهم إلى أحد مؤسسات العلاج النفسي لإجراء الفحص الداخلي عليهم ، وهو امر متروك تماماً لقرار الشخص المسؤول عن التحقيق في قضاياهم . ولا يفرض القانون أمر ابلاغ سلطة مستقلة بأمر نقلهم إلى هذه المؤسسات ، ناهيك عن قيام تلك السلطة بالاشراف على عملية النقل . وتتوفر لدى منظمة العفو الدولية معلومات عن معتقلين سياسيين أرغموا على تعاطي العقاقير المذكورة أثناء خضوعهم للفحص الداخلي المذكور ، على الرغم من أن المحكمة لم تأمر بإدخالهم المستشفى بصورة رسمية . ويفقد السجناء الذين اعتبروا غير مؤهلين للمثول أمام المحكمة بعد نهاية علاجهم الطبي بسبب تدهور صحتهم العقلية ، حق المثول أمام القاضي المكلف بالنظر في قضاياهم .

وتمنح القوانين السجناء المدانين حق استلام الرسائل وكتابتها واستقبال الزوار على نطاق محدود . غير أن هذه الحقوق غالباً ما تلغى كعقاب للسجناء المحتجزين في السجن ومعسكرات العمل الاصلاحى حيث يحتجز معظم السجناء السياسيون السوفييت . ولدى منظمة العفو الدولية معلومات عن سجناء رأي محتجزين لعدة سنوات لم تسمح لهم السلطات باستقبال الزوار طوال فترة حكمهم .

ويحرم السجناء المحتجزون في مستشفيات العلاج النفسي من أي اتصال خارجي . ويحتجز السجناء المقيمون في مستشفيات العلاج النفسي الخاصة داخل أجنحة مغلقة تحت ظروف حراسة مشددة ، ولا يسمح لأقربهم الا بزيارتهم بين فترة وأخرى ، وتجري هذه الزيارات بحضور موظفي المستشفى .



يظهر في الصورة العليا مستشفى دينيبروبيتروفسك الخاص للعلاج النفسي ، وفي الصورة السفلى معسكر العمل الاصلاحى في إس ٣٦ / ٣٨٩ في مجمع بيرم .



قضية مناشدة

القي القبض على يكور فولكوف ، الذي يبلغ من العمر حالياً ٥٨ عاماً ، في عام ١٩٦٧ بعد محاولته تنظيم أحد الاضرابات . ومنذ ذلك التاريخ وهو محتجز في مستشفيات العلاج النفسي ، وذكرت التقارير أنه حُقِنَ بعقاقير ضد التشويش شديدة الفعالية بالإضافة إلى مواد أخرى .

The First Secretary of the Amur Regional Communist Party, Stepan Stepanovich Avramenko: SSSR; RSFSR; Amurskaya oblast; G. Amur; Obkom KPSS; Pervomu Sekretaryu, Stepan Stepanovich Arramenko; USSR.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق حول استمرار احتجازه في أحد مستشفيات العلاج النفسي ضد رغبته وخلافاً لنصيحة الأطباء لمجرد قيامه بممارسة حقه في حرية التعبير بأسلوب لم يحز على رضا السلطات السوفيتية .

وكان فولكوف يعمل عاملاً للانشاءات في ناخودكا عند إلقاء القبض عليه . وتشير المعلومات المتوفرة لمنظمة العفو الدولية أن فولكوف قام في شباط/فبراير ١٩٦٧ بتنظيم إضراب لمجموعتين من العمال التي تنص عليها عقود عملهم . وأقرت السلطات بمطالب العمال المضربين ودفعت لهم أجورهم كاملة . وبعد مضي فترة من الوقت ، نظم فولكوف إضراباً آخر احتجاجاً على حسم أجورهم مرة أخرى . وفي ٢٧ حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ القي القبض عليه بتهمة « نشر الافتراءات ضد الاتحاد السوفيتي . » ولقد وضع فولكوف رهن التحقيق في سجن فلاديفوستك لمدة ثلاثة عشر شهراً ، أي ما يزيد أربعة أشهر على الحد الأقصى الذي يجيزه القانون . وفي ١٠ تموز/يوليو عام ١٩٦٨ نظرت إحدى المحاكم في قضيته ، وأصدرت قراراً باحتجازه في أحد مستشفيات العلاج النفسي .

وذكرت التقارير أن فولكوف كان قد خضع طوال فترة احتجازه في مستشفى بلاكوفيشينسك الخاصة للعلاج النفسي ، إلى العلاج بين فترة وأخرى بالعقاقير شديدة الفعالية مثل الهالوبيريدول والترافلوبيرازين والميثوترايميبرازين ، وحقق من عقار السلفازين (المكوّن من واحد بالمئة من محلول معقّم من الكبريت المصفى في زيت الخوخ يعمل على رفع حرارة الجسم ويسبّب ألماً حاداً عند حقنه) . وأضافت التقارير أنه أعطي في إحدى المرات حقنة مقدارها ٢ مليلتر من عقار التيربينتاين الذي سبب له ألماً حاداً في مفاصله وحمى استمرت لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام . ويقال إن صحته تعرضت إلى التدهور خلال فترة احتجازه ، وذكرت التقارير أنه أصيب بالسّل الرئوي وعانى من الاصابة بقرحه معدية . وفي ربيع عام ١٩٨٢ أوصى الأطباء بإخراجه من المستشفى المذكور ، غير أن المحكمة رفضت الأخذ بالتوصية المذكورة التي مددت فترة احتجازه الاجباري .

يرجى أن تبعث برسائل تنسم بالكياسة تتضمن ما يلي :

● الحث على إطلاق سراح يكور فولكوف العاجل باعتباره أحد سجناء الرأي .

● التعبير عن القلق حول احتجاز سجناء الرأي في مستشفيات العلاج النفسي (بما في ذلك التقارير التي تشير إلى إرغام العديد من السجناء على تعاطي العقاقير التي تسبب فقدان التوازن والألم) .

● الحث على السماح لأقرباء جميع السجناء ومحاميهم بالاتصال العاجل والمنظم بهم كضمان ضد تعرضهم لأساليب التعذيب والمعاملة السيئة .

ابعث برسائل المناشدة إلى العنوان التالي :

The Director of Blagoveshchensk special psychiatric hospital, Colonel Ludmila Ivanovna Butenkova: SSSR; RSFSR; 675007 Amurskaya oblast; Blagoveshchensk 7; Seryshevsky Pereulok 55; Uchr IZ—23/1; Polkovniku Butenkovo L.I; USSR.

ما تستطيع أن تفعله أنت

● وينبغي التحقيق في جميع الشكاوى الخاصة بالتعذيب والمعاملة السيئة بشكل نزيه ونشر نتائج مثل هذه التحقيقات والوسائل المتبعة في إجراءاتها . ولا ينبغي اضطهاد أي شخص لإعلانه عما يعتقد أنه أسلوب خاطيء في معاملة أحد السجناء .

● وينبغي أن يكون لضحايا التعذيب والمعاملة السيئة ومن يعيلون الحق في الحصول على تعويض عما أصابهم من معاناة مادية أو معنوية . وينبغي كذلك توفير العناية الصحية السليمة أو إعادة تأهيلهم .

إما في ما يتعلق بنزلاء مستشفيات العلاج النفسي فينبغي اتباع ما يلي :

● ينبغي على السلطات العليا في الاتحاد السوفيتي إصدار تعليمات عامة إلى جميع العاملين في إدارة مستشفيات العلاج النفسي تلتفت فيها أنظارهم إلى الشكاوى المتكررة من داخل البلاد وخارجها الخاصة بتعرض النزلاء إلى المعاملة السيئة عن طريق إعطائهم العقاقير الطبية أو وضعهم رهن ظروف احتجاز سيئة . وينبغي على هذه السلطات الاعلان بصراحة عن أنها لن تسمح في جميع الظروف باستخدام العلاج الطبي أو غيره من أنواع العلاج الذي قد يعرض نزلاء هذه المستشفيات إلى التعذيب أو غيره من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية .

● ابعث برسائل المناشدة إلى العنوان التالي :

Aleksandr Rekunkov, Procurator General of the USSR
SSSR: G. Moskva; UL Pushkinskaya 15a;
Prokuratura SSSR; Generalnomu Prokuroru;
Rekunkovu A.; USSR.

نشرت منظمة العفو الدولية برنامجاً مؤلفاً من ١٢ نقطة يتضمن إجراءات عملية بهدف منع استخدام التعذيب . ونظراً إلى ورود التقارير المتكررة الخاصة باستخدام وسائل التعذيب والمعاملة السيئة في الاتحاد السوفيتي ، تعتقد منظمة العفو الدولية أنه ينبغي على السلطات السوفيتية تطبيق البرنامج المذكور كدليل على التزامها بوقف استخدام التعذيب وصيانة حقوق الانسان . ونورد فيما يلي النقاط التي لها أهمية خاصة بالنسبة للسلطات السوفيتية . ويرجى أن تبعث برسائل تنسم بالكياسة تحت فيها السلطات المذكورة على اتخاذ إجراءات فعالة لتطبيق النقاط المذكورة .

● ينبغي على السلطات العليا في الاتحاد السوفيتي إصدار تعليمات علنية واضحة إلى جميع الأشخاص المسؤولين عن احتجاز السجناء تقضي بأن السلطات لن تسمح باستخدام وسائل التعذيب أو المعاملة السيئة في جميع الظروف والأحوال .

● وينبغي كذلك على الحكومة السوفيتية توفير حصانات لضمان عدم استغلال الحجز بمعزل عن الآخرين كفرصة لاستخدام وسائل التعذيب والمعاملة السيئة . وينبغي إحضار جميع السجناء للمثول أمام سلطة قضائية بصورة عاجلة عقب احتجازهم والسماح لأقاربهم ومحاميهم وأطبائهم بالاتصال بهم بصورة عاجلة ومنتظمة .

● وينبغي كذلك إبلاغ السجناء بحقوقهم بصورة عاجلة وضمان تمتعهم بحق تقديم شكاوى لا تخضع للرقابة إلى دائرة التفويض حول المعاملة التي يتلقونها .